

بسم الله الرحمن الرحيم

دور مجمع اللغة العربية في الارتقاء

بمستوى اللغة العربية في المجتمع

السيدات والسادة:

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد:

فأود أن أعترف أمامكم بالحيرة التي اعترتني، عندما أردت أن أكتب في هذا الموضوع، بأبعاده الواضحة والمحددة، بعد أن جمعت معلوماتٍ مهمة، حول أوضاع اللغة العربية في بعض ميادين الحياة العلمية والثقافية والاجتماعية، إذ كانت حال اللغة العربية الفصيحة، تدعو إلى الأسى والحزن. كانت، أيها السادة، حيرتي مذهلة، عندما انتقلت ببعض جوانبها إلى العمل الكبير الذي قام به مجمعكم الأردني بتأليفه "معجم ألفاظ الحياة العامة" في الأردن، واطلعتُ عن كثب وبصورة موثقة، على هذا الركام من الألفاظ التي يستعملها المواطن الأردني في حياته العامة. وهذا المعجم، قصد به أن يكون مشروعاً يغذي به "المعجم العربي الموحد لألفاظ الحياة العامة" على مستوى الوطن العربي، في إطار عمل اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية. وقد اقتصر هذا المعجم على الألفاظ الحضارية، وأسماء الأشياء التي يتداولها عامة الناس في البادية وفي الريف وفي المدن بشرائحها الاجتماعية المختلفة.

توخينا في مرحلة الجمع لألفاظ الحياة العامة، أن نأخذ اللفظة ونسجلها من أفواه من ينطقون بها، في جميع مجالات الحياة وفي مختلف الأماكن، في البيت وفي المدرسة وفي السوق وفي مختلف الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة، وعند أصحاب المهن... وحرصنا

أن يكون الشرح بلغة عربية سليمة. وقد استبعدنا من حيث المبدأ العبارات والتراكيب التي تستعمل في المجاملات وفي المناسبات الاجتماعية. وفي مرحلة "التحرير" قامت "هيئة التحرير" بحذف المكرر، واختيار الفصح الشائع، وتفصيح ما يمكن تفصيحه من الأعجمي الدخيل، ومراجعة التعريفات وضبطها، والاستعانة بالخبراء عند الضرورة.

وقد استمر العمل في هذا المعجم حوالي سبع سنوات، من العمل الجاد والمنظم، وهو الآن في طريقه إلى النشر. ونحن عندما نتحدث عن "ألفاظ الحياة العامة"، لا نُعنى بالتراكيب والعبارات الدارجة في الحياة العامة. فهي في منظوماتها النحوية والصرفية تصنف في إطار اللغة العامية. واللغات العامية في الوطن العربي، كثيرة ومتعددة. فلكل قطر عربي لهجة خاصة ولغات عامية بعدد أقاليمه ومناطقه، وينتظمها جميعاً خيوط دقيقة، تشدها، بصورة وبأخرى، إلى اللغة العربية الفصيحة. فالفصيحة هي لغة الكتابة، ولغة الإسلام الحيّة بين جماهير الأمة، في الصلاة وعلى منابر المساجد وفي حلقات الدراسة وفي الفقه والقضاء، والأحوال الشخصية، وكذلك في الأحاديث الإذاعية والندوات ونشرات الأخبار.

وقد رسخت اللغة العربية الفصيحة نطقاً وكتابة، وهي اللغة الوحيدة في العالم التي بقيت حيّة حوالي ستة عشر قرناً، وستبقى حيّة، بإرادة الله حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

وعلى امتداد هذه القرون الخالية، شهدت الفصيحة، حالة مدّ وجزر، حالة ازدهار وتراجع. وفي كل مرّة، يستفحل الاستعمار وتجتاح الجيوش الأجنبية الغازية، أقطار العروبة، تتراجع العربية الفصيحة إلى حصونها التي لا تقهر، في المساجد والكتاتيب في ظلال القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف... والأمثلة على ذلك كثيرة... ومنها تَعْلِيل ابن منظور (ت: 711هـ) أسباب تأليفه معجم (لسان العرب)، وكذلك ما عرضه ابن خلدون (ت: 808هـ) في مقدمته، ومنها ما نعلمه يقيناً، بالوثائق المكتوبة، وبالمشاهدة التلفازية، ممثلاً بالغزو

الصهيوني الاستيطاني في فلسطين من بلاد الشام، والحملات العسكرية الأمريكية والدول المتخالفة معها في الخليج العربي وفي وادي الرافدين...

وقد اشتدت الحملات الظالمة على الإسلام عقيدة وعلى اللغة العربية الفصيحة لغة. فهي لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وهي التي تعطي للأمة العربية هويتها، وترسي قواعد وحدتها الفكرية والسياسية والاجتماعية، بل والاقتصادية. فقد أجمع الخبراء العالميون على أن التتمية اللغوية مرتبطة بالتتمية الاقتصادية، وعلى حدّ تعبير أحدهم! "إن فقدان الثقة في النقود أو اللغة، يؤدي إلى اهتزاز المجتمع من أساسه اهتزازاً شديداً".

لقد ازداد الهجوم الشرس على اللغة العربية الفصيحة في ديار العروبة في القرن العشرين، منذ الهزيمة المذلة، المخطّط لها عن سابق قصدٍ وتصميم، في الخامس من حزيران سنة 1976م. وانطلقت أبواق الإعلان المأجورة والفاصلة حملاتها المسعورة على الإسلام وعلى اللغة العربية وتراثها العظيم. وفي جميع الأحوال كانت هذه السياسة وما زالت تستهدف تحطيم معنويات الأمة وتمزيقها إلى دويلات، لا قيمة لها ولا شأن لها. وتعتمد هذه السياسة المعادية إثارة الخلافات الطائفية والمذهبية والإقليمية والعرقية، وتبلغ هذه الهجمة الاستعمارية الشرسة أوجها في العقد الأخير من القرن العشرين، وما نحن فيه من العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

أصبحت اللغة العربية الفصيحة محاصرة باللغات العامية من جانب، ومن جانب آخر باللغات الأجنبية، بالإنجليزية في المشرق العربي، وبالفرنسية في المغرب العربي، وعلى وفق تخطيط لغوي، يخفي وراءه أهدافاً سياسية استعمارية، وكذلك في غياب تخطيط لغوي عربي أصيل، لحماية اللغة العربية الفصيحة، وتتميتها والحفاظ على سلامتها.

فالعاميات في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة، وفي دور التمثيل والمسرح، وفي المؤسسات العامة والخاصة، بل وفي المدارس وعلى ألسنة المعلمين في قاعات التربية والتعليم، استطاعت أن تزاخم العربية الفصيحة، وأن تمازجها فتكوّن لغات تعليمية مزدوجة وخليطاً بين العامية والفصيحة... وربما وصل هذا الأمر إلى صفوف معلمي اللغة العربية، وإلى المعلمين أنفسهم.

أما اللغات الأجنبية، وعلى وجه التحديد، اللغة الإنجليزية في المشرق العربي، واللغة الفرنسية في مغربه، فقد استطاعت، في هذه الحقبة السوداء من تاريخ أمتنا العربية، أن تزاخم اللغة العربية بشدة، وبسياسة مفروضة على جميع مراحل التعليم، ابتداءً من السنة الأولى، بل ومن رياض الأطفال... وأقصيت اللغة العربية عن التدريس الجامعي والبحث العلمي، وأصبحت معزولة محاصرة في أقسامها البائسة، وحلّ محلها اللغة الإنجليزية في المشرق العربي والفرنسية في مغربه... وكل ذلك يجري على وفق تخطيط لغوي يخفي وراءه أهدافاً سياسية استعمارية وحاكمة... ونحن نعلم الآن علم اليقين وبالمشاهدة، كيف أن عدداً من الجامعات الرسمية والخاصة باتت تدرس جميع العلوم المادية والإنسانية والتطبيقية باللغة الأجنبية... بل وتدرّس التاريخ والفقّه الإسلامي بهذه اللغة. وأصبح من الشائع في الإعلانات عن التسجيل في المدارس الخاصة، العبارة الآتية: "تعتمد هذه المدرسة منهاج وزارة التربية والتعليم"، إلا أنها تضيف عليها تعليم الرياضيات والعلوم باللغة الإنجليزية، يأخذ الطالب Maths, Science من الصف الأول إلى التوجيهي. تقدم هذه المدرسة لطلابها مادة اللغة الفرنسية، وذلك من الصف الأول". (انتهى النص الإعلان).

وتعلن بعض المدارس الخاصة عن برامجها بما يفيد أنّ: اللغة الأولى في هذه المدرسة هي اللغة الإنجليزية. فكل المواد تعطى باللغة الإنجليزية باستثناء اللغة العربية،

والاجتماعيات، إذ يأخذ الطالب حصة واحدة في اللغة العربية كل يوم، وثلاث حصص دين في الأسبوع، وحصة واحدة في الاجتماعيات في الأسبوع وقد يبلغ الحال إلى حدّ فرض غرامات على التلاميذ إذا تحدثوا باللغة العربية في بعض المدارس الخاصة!!!

فهذه هي السمة الغالبة على المدارس الخاصة، وباتت في ازدياد، وتحتلّ مكانة مرموقة في التعليم العام، إذ باتت يقابلها في الوقت نفسه تدنّ في المستوى التعليمي في المدارس الحكومية، من حيث أوضاع المعلمين المادية، ومن حيث الأبنية والتجهيزات المدرسية، وكذلك من حيث نظام "الدورتين" في كل يوم. وهذا نظام اتبع منذ الخامس من حزيران عام 1976م. ولم تستطع وزارة التربية والتعليم توفير أبنية مدرسية كافية للتغلب على هذه المشكلة!! منذ ذلك الوقت وعلى امتداد ثمانٍ وثلاثين سنة!! فإذا كان هذا الوضع يمسّ مستوى التربية والتعليم بصورة عامة، فإنه باللغة العربية أشدّ مساساً.

وربما كان من المفيد أن نأخذ مثلاً واحداً ذا مغزى في تعريب التعليم الجامعي، ونأخذه من الجامعة الأردنية ذاتها، وبالتحديد: وضع اللغة العربية في كليات العلوم النظرية منها والتطبيقية.

يحدثنا الأستاذ الدكتور عادل جرار، أستاذ الكيمياء المعروف في الجامعة الأردنية، فيقول: "إن المجموعة التي رسمت الخطوط الأولى لإنشاء كلية العلوم في الجامعة الأردنية وضعت لها خطة، من بنودها أن تدرّس العلوم باللغة العربية في السنتين الأولى والثانية، على أن تستخدم اللغة الإنجليزية في ما يلي من السنوات، أي كان الأمر مناصفة. وحيث أن طلاب الكليات التطبيقية التي ظهرت فيما بعد كانوا سيقضون في كلية العلوم فترة تحضيرية، تصل أحياناً إلى سنتين، فإن بوسعنا النظر إلى تلك الخطة على أنها شاملة.

ومن الواضح أن الروح التي أملت هذا الترتيب، كانت تعني ضمناً أنه ترتيب محدود بزمن معيّن، يعمم بعده التدريس بالعربية في جميع مستويات الدراسة...

لم تُسِرْ الدراسة في الجامعة الأردنية وفي غيرها حسب المخطط، وجرى التدريس باللغة الإنجليزية في جميع مراحل الدراسة الجامعية... لكن بمرور الوقت، جرت في الجامعة الأردنية محاولات ضعيفة لتصحيح المسار، كانت في غالبيتها فردية، ولم تكس برداء العمومية، سوى في مرة واحدة، واقتربت على نحوٍ ما بالجهود التي بدأها، وأنجز من خلالها، مجمع اللغة العربية الأردني ترجمات لبعض الكتب العلمية... (1)

وأعلق على هذه الرواية، فأقول: بعد أن أصدر مجمع اللغة العربية الأردني، ترجمته إلى اللغة العربية، الكتب العلمية التي كانت تدرس في السنة الأولى بكلية العلوم في الجامعة الأردنية، وهي في الرياضيات والفيزياء والكيمياء والأحياء والجيولوجيا (علم طبقات الأرض)، بادر بعض الأساتذة بكلية العلوم، بتدريس مادة الأحياء والرياضيات باللغة العربية، معتمدين على قانون الجامعة الأردنية وعلى المادة التي تقول: "إن اللغة العربية لغة التدريس في الجامعة، ويجوز استعمال لغة أجنبية عند الضرورة...". وقد تبين نتيجة دراسة ميدانية، قام بها المجمع لتقويم هذه المرحلة من عملية التعريب العلمي الجامعي، أن الطلبة الذين درسوا مادة "الأحياء" في الجامعة الأردنية، باللغة العربية، قد درسوا مادة أوسع مما درس الطلبة من المادة نفسها باللغة الإنجليزية في الجامعة ذاتها، وهبطت نسبة الرسوب عند الطلبة الذين درسوا تلك المادة باللغة العربية من 34% إلى 3%... وواجهت هذه الجهود الفردية مقاومة الإدارة وبعض أعضاء هيئة التدريس، بأساليب عدة، مباشرة وغير مباشرة... فلم يكتب لها التوسع والانتشار...

أراد مجمع اللغة العربية الأردني، من خلال حملته لتعريب التعليم العلمي الجامعي أن يبين عملياً أن اللغة العربية الفصيحة بوضعها الحالي، وعلى الرغم من جميع العوائق، قادرة

1. انظر: الموسم الثقافي العشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان ، 1423هـ - 2002م، ص12-13.

على التعبير بوضوح ودقة عن الفكر العلمي الحديث... وأن وضع المصطلحات العلمية وتوحيدها لا تشكل عائقاً لا يمكن التغلب عليه...

وكان للمجمع تجربة خاصة، في حقل التعليم العام، إذ اتفق مع وزارة التربية والتعليم على تأليف الكتب المدرسية، لمادة اللغة العربية. من الصف الأول إلى الصف العاشر... وكانت الوزارة هي وحدها التي وضعت مناهج اللغة العربية. أُلّف المجمع لكل مادة من مواد اللغة العربية في كل صف، لجنة ثلاثية، مكونة من عضو هيئة تدريس جامعي، ومن موجه تربوي من وزارة التربية والتعليم، ومن معلم يمارس تعليم تلك المادة في ذلك الصف، لوضع الكتاب على وفق المنهج المحدد، وبعد الانتهاء من تأليفه يُقدّم هذا الكتاب إلى الفريق الوطني لمناقشته بحضور ممثل اللجنة الثلاثية. وكان المجمع قد أُلّف الفريق الوطني برئاسة رئيس المجمع ومن أربعة عشر عضواً من مديري التربية والتعليم والموجهين التربويين. ويقضى أسلوب العمل في المجمع، أنه بعد الانتهاء من مناقشة "مشروع الكتاب" في الفريق الوطني، يقدم إلى الهيئة العليا في المجمع. وتتألف هذه الهيئة من رئيس المجمع وأربعة أعضاء من كبار المربين... وبعد مناقشة المشروع بحضور ممثل لجنة تأليف الكتاب، يرسل إلى مجلس التربية والتعليم لإقراره، بحضور ممثل لجنة تأليف الكتاب... وتوقف المجمع مع الأسف عند الانتهاء من تأليف كتب السنة العاشرة من التعليم العام لأسباب معلومة... وكان دوره محموداً في تأليف هذه الكتب، كما كان دوره حميداً في تعريب التعليم العلمي الجامعي.

ونحن إذا وجهنا الأنظار إلى دور اللغة العربية في المؤسسات العامة، نجد أن أهمها وأكثرها خطورة، تأثراً وتأثيراً، القضاء والإعلام المكتوب والمسموع والمرئي إلى جانب المؤسسات التعليمية والثقافية... فالصلة وثيقة بين القضاء واللغة العربية، وأن دورها في

صياغة الأحكام دور مهم وحيوي، وإن رقي مستواها فصاحة ودقة ووضوحاً، شرط أساسي، في صحة الحكم وتحقيق العدالة.

فالأحكام التي تتم صياغتها بعبارات غامضة أو متناقضة، لا يمكن أن تحسم المنازعات بين الخصوم، ولا أن تحقق العدالة. وإنَّ خاصية الوضوح وسلامة اللغة، في القرارات القضائية، وخاصة الجزائية منها، تستهدف حماية الحقوق والحريات في مواجهة التحكم وإساءة استعمال السلطة. ويمكن تلخيص العيوب اللغوية التي تشملها صياغة الأحكام، فيما يأتي:

- 1- عدم الدقة في التعبير.
- 2- تفسير النص بعكس المعنى المقصود.
- 3- الغموض والإبهام.
- 4- استخلاص قواعد جديدة غير واردة في النص.
- 5- إساءة اختيار التعابير للدلالة على المقصود من الحكم.
- 6- سوء الصياغة.
- 7- الأخطاء اللغوية.

ومن الواضح أن الإعداد اللغوي، في كليات الحقوق بالجامعات، ومؤسسات القضاء في وزارة العدل وهيئات المحامين، لا يمكن أن يكون في معزل عن الإعداد العلمي. فالصياغة اللغوية الجيدة للأحكام هي التي تدل على أن الفصل في الحقوق التي تقام الدعوى لطلبها، موكول إلى أيدٍ مقتدرة، تتوافر لديها المعرفة والخبرة والكفاية، لإجراء محاكمة منصفة. فإذا

صدرت الأحكام مفككة، لا رابط بين عباراتها، ولا صلة بين المقدمات والنتائج، ولا تسلسل في المنطق الذي تقوم عليه، كان ذلك نذيراً بكارثة كبرى للعدالة⁽¹⁾ .

وتحتل وسائل الإعلام المختلفة، لا سيما الفضائيات، مكانة مهمة في الارتقاء بمستوى اللغة العربية بين جميع شرائح المجتمع، فهي المدرسة العامة التي تدخل جميع البيوت، وهي المدرسة العامة المؤثرة في مختلف المجالات الحياتية. وهنا يبرز دور مجمع اللغة العربية في تقديم البرامج الإذاعية والتلفازية، ودوره في تحرير زوايا لغوية في الصحف تهدف إلى الارتقاء بمستوى اللغة العربية الفصيحة، الموجهة إلى عامة القراء والمتقنين، والإضفاء على نشر العربية الفصيحة في العالم رونق الحداثة. ويسير هذا كله، جنباً إلى جنب، مع التنمية اللغوية، والتحول من العامية نحو الفصحى. وتجمع الدراسات التي بين أيدينا، أن الوضع اللغوي المزوج في جميع الأقطار العربية، يقوم سداً أمام انتشار العربية في بعدها الإسلامي والعالمي، وأمام استئناف دورها الحيوي والحضاري، وقد بلغ الأمر إلى حدّ تععيد العاميات القطرية، وجعلها لغة كتابة ونشر، وتعليمها في برامج "تعليم اللغة العربية للأجانب" بدلاً من اللغة العربية الفصيحة. وذهبت كثير من الجامعات الأوروبية والأمريكية إلى وضع برامج لدراسة اللغة المغاربية وأخرى للغة المصرية، وثالثة للغات المشرقية، الشامية والعراقية والخليجية... الخ. وللطالب أن يختار إحدى هذه اللغات...!!! أما اللغة العربية الفصيحة فهي على حد تعبيرهم "اللغة العربية القديمة...!!! وقد باتت تععيد العاميات كما ذكرنا، وجعلها لغة الكتابة، يشكل خطراً داهماً، لا يوازيه إلا الثنائية اللغوية التي تحاول إحلال اللغات الأجنبية محل العربية الفصيحة، وإقصائها عن مجالاتها الحيوية في التعليم الجامعي والبحث العلمي، والمؤسسات الاقتصادية والثقافية، العامة منها والخاصة.

1. انظر: الموسم الثقافي العشرون لمجمع اللغة العربية الأردني، عمان، 1423هـ-2004م، المحامي الأستاذ فاروق الكيلاني، ص25-80.

ويشند في الوقت الحاضر الهجوم على اللغة العربية الفصيحة، التي تعطي لأمتنا العربية هويتها. ففي أجواء التشردم و التجزئة والمنازعات الداخلية والعربية، وفي إطار الهزائم والحملات الاستعمارية والاستيطانية والعسكرية في فلسطين والعراق ودويلات الخليج والسودان، تتعرض اللغة العربية الفصيحة إلى الهوان في صدور أبنائها. وتعلن دول التحالف الاستعماري، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية عن حملتها الشرسة لتغيير المناهج في المؤسسات التربوية والتعليمية.

ويقصد على وجه التحديد تغيير مناهج اللغة العربية والتربية الدينية والتاريخ... وعلى وفق مخطط سياسي استعماري صهيوني، أما بقية العلوم والمواد فلا يهتم من أمرها شيئاً، وتحكمها قاعدة معلنه وواضحة خلاصتها: "أن هؤلاء العرب سوف لا يسمح لهم في جامعاتهم ومؤسساتهم العلمية أن يأخذوا من العلم والتقنيات الحديثة إلا ما نُقدّمه لهم!!!!" وإلاً فالتهمة جاهزة والخطة مهيأة، لتجريدهم بجميع الوسائل!! من أسلحة الدمار الشامل!!!... وهذا ما صنعه جيوش التحالف بقيادة الآلة العسكرية الأمريكية الهائلة، في احتلالها القطر العراقي الشقيق، وترسيخ مواقعها العسكرية في دول الخليج العربي. وانتهت هذه الأكذوبة العالمية!!! بصدور بيان ببضعة أسطر، يعلنون فيه أنهم لم يجدوا شيئاً من هذه الأسلحة المزعومة... بعد أن تكون أهدافهم السياسية والاقتصادية والعسكرية، قد تحققت... على وفق مخططاتهم.

ويصحب هذا الهجوم العسكري الشرس، هجوم إعلامي على المؤسسات الإسلامية وعلى اللغة العربية، وعلى وجه الخصوص على اللغة العربية الفصيحة. وكانت مجامع اللغة العربية، وما زالت، هدفاً سهلاً، أمام الأقلام الجاهلة أو الأقلام المغرضة، للنيل منها، واختلاق القصص والروايات الساخرة، للتقليل من شأنها... وكانت قد نجحت هذه القوى

الخفية، بصورة وبأخرى، أن لا يكون لقرارات هذه المجامع صفة الإلزام، فبقيت قراراتها غير ملزمة، ولا تجد طريقها إلى الاستعمال. واللغة كما هو معروف، لا تحيا إلا بالاستعمال... وبقيت جهود المجامع اللغوية العربية، محاصرة وقراراتها حبيسة الرفوف، ومنشوراتها مكدّسة في الأقبية ومخازن الكتب... وإن الزائر لهذه المجامع اللغوية، يلمس هذه النتائج المحزنة... وإن الأمر لا يتوقف عند تجريد المجامع اللغوية العلمية العربية، من صلاحية الإلزام لتنفيذ قراراتها، فإنّ المواد التي تعنى باللغة العربية، في القوانين بل وفي الدستور، تكون عرضة للإهمال والسكوت المريب عن تنفيذها. ولكي أوضح ما أنا بصدده، أورد بعض الأمثلة، وسأختار هذه الأمثلة من بلدي الأردن، لعلمي أن الحال تكاد تتشابه في أكثر الأقطار العربية، صغیرها وكبيرها!!! مما يوحي بأن جهة واحدة هي التي تتحكم بتلويث مصادر الحياة اللغوية والثقافية والفكرية العربية في منابعها الأولى... وإنّ السؤال الكبير الذي يجب أن نطرحه على أنفسنا في ندواتنا ومؤسساتنا الفكرية، الخاصة والعامة، هو كيف يمكن للسلطة التنفيذية أن تهمل مواد الدستور، لا سيما الخاصة باللغة العربية عن قصدٍ وسابقٍ إصرار... وتهمل الجامعات والمؤسسات العلمية والتربوية، مواد القانون الخاصة باللغة العربية، بل وتصدر تعليمات وترسم واقعاً عملياً، يخالف دستور البلاد ويخالف قانون الجامعة أو المؤسسة من حيث الروح، بل ومن حيث النصّ الذي لا يقبل التأويل أو الاجتهاد...

ولا شك أن مثل هذا الوضع، لا يمكن وصفه إلا بالفساد والخروج على مبادئ الحقّ والحرية والعدالة. وإنّ مخالفة الدستور فيما يخصّ اللغة العربية الفصيحة، لهو تعبير عن سمات التخلف، والتردي في مهاوي العقم في الإبداع، والجهل في اكتساب العلوم، وعدم

القدرة على توطينها في البلاد العربية بين مختلف الشرائح الاجتماعية. وعلى سبيل المثال فإن المادة الثانية من الدستور الأردني تنصُّ على ما يأتي:

المادة الثانية: الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية...

وقد أصاب المشرِّع الأردني عندما جمع الإسلام واللغة العربية في مادة واحدة. فالعربية الفصيحة هي لغة القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وأنه لا فكر بمعزلٍ عن اللغة... وأن اللغة العربية وحدها هي التي تعطي الأمة هويتها. وقد جاءت هذه المادة لتعزِّز وتوضِّح مفهوم العروبة التي تنصُّ عليها المادة الأولى من الدستور، وهي كما يأتي:

المادة 1: المملكة الأردنية الهاشمية دولة عربية مستقلة ذات سيادة... الخ

والموجب المادة (31) من الدستور الأردني، صدر قانون مجمع اللغة العربية الأردني رقم (40) عام 1976م. وقد حدَّدت المادة الرابعة من هذا القانون، أهداف المجمع على النحو الآتي:

المادة (4) : يعمل المجمع على تحقيق الأهداف التالية:

أ- الحفاظ على سلامة اللغة العربية وجعلها تواكب متطلبات الآداب والعلوم والفنون الحديثة.

ب- توحيد مصطلحات العلوم والآداب والفنون، ووضع المعاجم والمشاركة في ذلك بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمؤسسات العلمية واللغوية والثقافية داخل المملكة وخارجها.

ج- إحياء التراث العربي والإسلامي في اللغة والعلوم والآداب والفنون.

وجاءت المادة الخامسة من هذا القانون، لتحديد سبل تحقيق الغايات المقصودة...

ومنذ البداية، أولى المجمع موضوع الحفاظ على سلامة اللغة العربية، اهتماماً رئيسياً، فاتجه إلى عقد دورات بالتعاون مع وزارة الإعلام لترقية مستوى المذيعين والمذيعات باللغة العربية، وإعداد برامج إذاعية وتلفازية فصلية، موجهة إلى معالجة قضايا اللغة العربية... ولكنها مع الأسف توقفت... وللحق أقول: إن مجمع اللغة العربية الأردني يتحمل نصيباً كبيراً من المسؤولية.

ولا شك أن لغة اللوحات والإعلانات، في المؤسسات العامة والخاصة، في الأسواق وعند أصحاب المهن، وبين الشرائح الاجتماعية، تحتل أهمية خاصة، لا سيما فيما يتعلق باحترام اللغة العربية، والاعتزاز بها، ورفع مستوى لغة الكتابة والخطابة واللغة المحكيّة بين عامة الناس وتفصيحتها.

وقد شهد عقد الثمانينات من القرن الماضي، صحوةً عربيةً وإسلاميةً، كان لها آثارها الإيجابية على اللغة القومية، اللغة العربية الفصيحة، لغة العروبة والإسلام. ففي نظام اللوحات والإعلانات، مثلاً، في منطقة أمانة العاصمة عام 1984م، تنص المادة الثالثة على ما يأتي:

"على الشخص الذي يمارس حرفة في منطقة الأمانة أن يضع على باب المحل الذي يمارس فيه عمله لوحة بالتصميم الذي توافق عليه الأمانة، مكتوب عليه اسمه، ونوع الحرفة التي يمارسها، على أن تكون اللغة العربية هي اللغة البارزة، وأن تعلق أي كتابة أخرى على اللوحة...".

وجاءت المادة العاشرة من هذا النظام، لتفرض عقوبة على كل من خالف أي حكم من أحكام هذا النظام بغرامة، لا تتجاوز عشرة دنانير، دون المساس بحق الأمانة في إزالة المخالفة بالطرق الإدارية وتحصيل النفقات من المخالف، يضاف إليها 25% مصاريف إدارية".

وفي سنة 1982 من القرن الماضي، تقدّم مجمع اللغة العربية الأردني، بمشروع قانون اللغة العربية إلى "المجلس الوطني الاستشاري"... ولم يصدر القانون مع الأسف، ولكنه على كل حال، صدر البلاغ الرسمي رقم (25) لعام 1983م، عن السيد رئيس الوزراء، وربما كان من المفيد أن أورد نصه، وهو كما يأتي:

بلاغ رسمي رقم 25 لعام 1983م.

انطلاقاً من أحد المبادئ الأساسية التي نصّ عليها الدستور، وهي أن اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة، الأمر الذي يقتضي معه ترجمة هذا المبدأ الأساسي على كافة الصور ومختلف نواحي الحياة، ترجمة عملية بالتزام كافة الأجهزة الحكومية والمؤسسات الرسمية والشعبية وغرف التجارة والصناعة وغيرها على تطبيقه من خلال جميع أوجه نشاطاتها.

لا ريب أن في إيلاء اللغة العربية الاهتمام الذي تستحقه في سائر مناهج حياتنا الرسمية والعامّة، الثقافية والتعليمية والإعلامية، وتخليصها من مظاهر السيطرة الأجنبية ومؤثراتها،

أمر يحتاج من الجميع بذل جهده ودوره الفعّال لإنجاح ذلك والالتزام به التزاماً دينياً ووطنياً وقومياً.

لذا أرجو أن أؤكد على أهمية التوجه لحماية اللغة العربية والتشدد في سيادتها وتعلمها باعتبارها لغة القرآن الكريم ودعامة الحفاظ على الهوية الوطنية وضرورة الوقوف في وجه العوامل التي تؤثر عليها، بما في ذلك شيوع استعمال الأسماء والاصطلاحات الأجنبية".
(انتهي النص)

وفي إطار التوجه العربي، في ثمانينيات القرن الماضي، وبعد أن أعاد مجمع اللغة العربية الأردني الكرة من أجل إصدار "قانون اللغة العربية"، صدر البلاغ الآتي عن السيد رئيس الوزراء؛ وربما كان من المفيد أن نوردته كاملاً:

بلاغ رسمي رقم (15) سنة 1989م:

انطلاقاً من حرصنا البالغ على ضرورة استعمال اللغة العربية في المؤسسات الأردنية كافة، وإيماناً منا بقدرة لغتنا الشريفة على استيعاب معطيات العلم والحضارة، وباعتبار أن اللغة العربية أداة للتعبير عن وجدان الأمة العربية وروحها، لذا أرجو من جميع الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات العامة مراعاة ما يأتي:

- 1- التأكيد على ضرورة استعمال اللغة العربية لفظاً وكتابة عند تسمية المحلات التجارية وفي اللافتات والإعلانات.
- 2- أن تكتب بالعربية السليمة الكتب والوثائق الصادرة عن الوزارات والدوائر والمؤسسات الرسمية وشبه الرسمية.
- 3- أن تكتب بالعربية السليمة البيانات التجارية المتعلقة بأية سلعة تمّ إنتاجها في الأردن.

أملاً أن تكون هذه خطوة أولى في سبيل تعزيز اللغة العربية في حياتنا الرسمية والشعبية

1990/5/13

رئيس الوزراء

وفي سنة 1991م، تقدّم مجمع اللغة العربية، بمشروع قانون اللغة العربية، إلى الحكومة الأردنية، وكان "المجلس النيابي الأردني" المنتخب، قد أعيد إليه ممارسة سلطاته الدستورية لأول مرة منذ هزيمة الخامس من حزيران عام 1967م، وسقوط القدس الشريف والضفة الغربية وبقية فلسطين وأجزاء من الأقطار العربية المجاورة، بأيدي الغزاة الصهاينة...

وربما كان من المفيد أن أورد نصوص بعض مواد مشروع هذا القانون، بعد أن حوّل إلى ديوان التشريع في رئاسة الوزراء، وبعد أن ناقشته اللجنة الوزارية المختصة مع رئيس مجمع اللغة العربية الأردني، وأقرت صياغته بالصورة النهائية، وقدمته إلى رئاسة الوزراء، تمهيداً لأحاله إلى المجلس النيابي لإقراره. أقول ربما كان من المفيد أن نورد نصوص المواد الآتية، وهي:

المادة (2): تلتزم الوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامّة والخاصة والبلديات والنقابات والجمعيات والمنظمات والمحلات التجارية وغيرها من المصالح والشركات والمصانع، باستخدام اللغة العربية السليمة في تسمياتها وفي وثائقها ومعاملاتها والكتب الصادرة عنها.

المادة (3): تلتزم المؤسسات التعليمية العامّة والخاصة في كل مراحل التعليم العام والعالّي والجامعي، باستخدام اللغة العربية السليمة لغةً للتعليم والبحث العلمي، والحرص على تنشئة الطلبة على حسن التعبير بها لفظاً وكتابةً، في برامجها جميعها ومنشوراتها وإعلاناتها.

المادة (4): تلتزم وسائل الإعلام جميعها، من صحافة وإذاعة وتلفزة باستخدام اللغة العربية السليمة، لفظاً وكتابةً في برامجها جميعها ومشوراتها وإعلاناتها.

المادة (5): أ- تسمّى بأسماء عربية:

- 1- المدن والقرى والمواقع.
- 2- المؤسسات التجارية والمالية والصناعية والعلمية والاجتماعية، ومؤسسات الخدمات والترفيه والسياحة وغيرها من المؤسسات، بما في ذلك الشركات الأردنية التي تصنع منتجات بترخيص من شركات أجنبية.
- 3- المصنوعات والمنتجات الأردنية.
- 4- يجوز للشركات العالمية التي أصبح لأسمائها أو أسماء منتجاتها أو مرافقها شهرة عالمية، أن تحتفظ بالاسم الأجنبي، بعد إضافته إلى اسم عربي...

ومن المؤسف، أن هذا القانون "قانون اللغة العربية"، لمّا ير النور بعد، بل لمّا يجد طريقه إلى المجلس النيابي، وبقي حبيس الأدرج الرسمية، حتى الوقت الحاضر...!!! ومن الواضح أنه ومنذ التسعينيات من القرن الماضي، بدأ الخط البياني، للصحة العربية والإسلامية، بالانحدار، وبدأ تراجع اللغة العربية الفصيحة، واشتد هذا التراجع بصورة مذهلة، منذ أواخر عقد التسعينيات من القرن الماضي، وسقوط بغداد في التاسع من شهر نيسان 2003م، تحت وطأة جيوش الغزو الأمريكي وحلفائهم من أعداء العروبة والإسلام. واستمر التقهقر، حتى يومنا هذا... واجتاحت الأقطار العربية موجه عارمة من العداء لهوية الأمة العربية ووحدتها، ممثلة بالعداء للغة العربية الفصيحة، والسعي عن سابق قصد وتخطيط إلى تهميش دورها في المؤسسات العلمية وفي الجامعات، وفي المؤسسات التربوية في التعليم الثانوي والتعليم

الأساسي. وقد شمل هذا الهجوم على اللغة العربية الفصيحة المرحلة الابتدائية بل ودور الحضانة!! ويتم ذلك بوسائل مختلفة، ومن أهمها فرض تدريس العلوم باللغة الإنجليزية أو الفرنسية على التعليم في المرحلة الأساسية، ومنذ الصف الأول الابتدائي، وكذلك تنظيم حملة هوجاء مسعورة، لتغيير المناهج في مراحل التعليم الأساسي والثانوي، وتجنيد عشرات الخبراء الأمريكيان والأجانب لهذا الغرض، ودعمها بعشرات الملايين من الدولارات...!! والغرض من هذا التغيير هو على وجه التحديد تغيير مناهج اللغة العربية والتربية الإسلامية والتاريخ الإسلامي... في إطار الحملة الظالمة لمحاربة ما يسمونه بالإرهاب!!!

أما في مجال الإعلام، فالأمر يزداد سوءاً، لا سيما في الفضائيات العربية والتلفاز والإذاعة والمسرحيات والبرامج الفنية، وقد تتعداها إلى نشرات الأخبار، التي كانت وفقاً على العربية الفصيحة، حتى عهد قريب...

إن هذه الظواهر اللغوية، ظواهر مرضية، تلازم زمن انكسار الأمة العربية عسكرياً وثقافياً واقتصادياً.

ونحن إذا أخذنا الأردن مثلاً، كي لا نتحدث عن البلاد العربية الأخرى، فإننا نجد هذه الحالة المستشرية من تراجع أوضاع اللغة العربية، وتدني مستوياتها في المؤسسات الجامعية وفي جميع المدارس الثانوية والأساسية، العامة منها والخاصة، سائدة. ومن الناحية العملية، فهي مخالفة لأحكام "الدستور"، وكما نعلم فإن مخالفة الدستور من حيث المبدأ، كبيرة من الكبائر، عند جميع الأمم الديمقراطية الحية. وهي مخالفة كذلك للمادة السادسة من الميثاق "الميثاق الوطني الأردني"، الذي أصدره المؤتمر العام للميثاق الأردني، في عمان 26 ذي القعدة عام 1411هـ - 9 حزيران 1991م، وقد جاءت المادة السادسة على النحو الآتي:

سادساً: اللغة العربية هي اللغة الرسمية للدولة وهي لغة القرآن الكريم الذي حفظ للعروبة جوهرها الأصيل، مما يقتضي تأكيد سيادتها في المجتمع الأردني، على كل المستويات واعتمادها في جميع مراحل التعليم، والاهتمام بإيجاد حركة ترجمة وتعريب تواكب تقدم العلوم المتسارع، مع الحرص على اللغات الحيّة الأخرى وتعليمها. (انتهى النص)

واللغة العربية الفصيحة، لغة تخصّ الأمة العربية في جميع أقطارها، وهذا منبع قوتها، وفي الوقت نفسه، ربما يلقي ضوءاً على أسباب التناقض بين التشريع والتنفيذ في رعايتها وحمايتها وإشاعة استعمالها. ويكفي أن نلقي نظرة شاملة على النصوص القانونية العامة وعلى رأسها الدستور في كثيرٍ من الأقطار العربية، إن لم أقل جميعها، حتى تتكون لدينا صورة شاملة قائمة، ليس أقلها الخروج على الدستور، وخرق القوانين والأنظمة التي تخص اللغة العربية وهوية الأمة...

وجملة القول، فإن مخالفة الدستور ومخالفة الميثاق الوطني ومخالفة القانون، تجري على نطاق واسع، في إقصاء اللغة العربية الفصيحة عن مجالاتها التي حددها الدستور والميثاق الوطني وبعض القوانين والبلاغات الرسمية. وإن الانتهاك الواضح لحرمتها يجري في وسائل الإعلام، وفي لغة الإعلانات المسموعة والمرئية والمقروءة، وفي المدارس ودور التربية والتعليم، وفي المؤسسات العلمية والاقتصادية العامة منها والخاصة...

ومنذ أيام، طلبت لغايات هذا البحث، من باحثة في مجمع اللغة العربية الأردني، أن تجمع عينات من أسماء المحلات التجارية، في منطقة النزهة بعمان، وهي منطقة شعبية على وجه العموم، وربما كان من المفيد أن نورد نموذجاً منها، وهي كما يأتي:

منطقة النزهة:-

- 1- "Shop save" متبوعة بخط صغير بالعربية "أسواق التوفير".
- 2- "Golden lady"
- 3- "Hamodeh" متبوعة بالعربية "حمودة" ولكن أقل وضوحاً.
- 4- "Hempel" متبوعة "بهمبل".
- 5- "Sedar home" متبوعة بـ "سيدار هوم".
- 6- "Salon Noor for men".
- 7- "Ghannam shoes" وبنفس الحجم "غَنَام شوز".
- 8- "Stop @ look".
- 9- "Jona shoes and bay" وبخط اصغر "جونيا".
- 10- "Sport man" وبخط أصغر "الرَّجُل الرِّياضي".
- 11- "mid night".
- 12- "جبر هوم".
- 13- "Light man" وبخط أصغر مكتوبة "لايت مان" بالحروف العربية.
- 14- "salon Madam Jenny" وبخط أصغر "صالون مدام جيني".
- 15- "Hair dressers" وبخط أصغر "صالون أبو جبارة".
- 16- "Read".
- 17- "orginal للسيدات"، خليط من العربية والأعجمية.
- 18- "Race link".
- 19- "Grative line".

20- "WELCOME" وبنفس الحجم "أهلاً وسهلاً"، لكنها تابعة للأولى، وعلى
أكياس المحل نجد مكتوباً ما يأتي:-

Thank you for shopping here

Welcome

21- صالون "شنب شيك" ومتبوعة بـ "Shnab Sheek Salon".

22- "Magic" للأجهزة الخلوية.

23- Orchida shoes.

24- سيرين سنتر.

25- Senior & سنيور.

26- ماضي سنتر.

27- mid night.

28- Massa Boutique.

29- Super star Jeans.

30- "Boutique 2 moon" وبأحرف إنجليزية

31- إكسسوارات كلك شيك.

32- إكسسوارات كلاسيك.

33- سبورات إسلام.

أما في أحياء عمان الغنية الأخرى مثل جبل عمان والصويفية وعبدون، وفي بعض
المراكز التجارية الكبرى، فإن معظم المحلات عليها لافتات ولوحات بأحرف أجنبية وليس
فيها كلمة بالعربية...

ونجمل هذه الظاهرة المرضية في الكتابة على لافتات المحلات التجارية وعلى الإعلانات في الأسواق العامة وعلى الصحف، بما يأتي:

1- استعمال أسماء أو أوصاف بأحرف عربية بلفظها الأجنبي. وكم تكون دهشة الشخص الأجنبي الذي بدأ يتعلم الحروف العربية، عندما يتجول في الأسواق، ويحاول قراءة الياфطات على المحال التجارية، وفي ذهنه تعزيز ما يتعلمه من العربية!!!.

2- استعمال اسم أو وصف أجنبي بلغة أجنبية مع مقابله بالعربية، والكتابة باللغة الأجنبية أبرز أو وضعها فوق المقابل العربي أو على مستواه.

3- استعمال اسم أو وصف أجنبي بلغة أجنبية دون كتابة مقابله باللغة العربية.

وقد يبلغ الحال حداً من السخرية اللاذعة، إذ رأيت في بعض القرى النائية، دكاناً صغيراً، وقد كتب على اللافتة "سوبرماركت (فلان)"، وعلى دكان آخر لا تتجاوز مساحته أربعة أمتار مربعة، كتب على اللافتة "(فلان... مول...)" ، ولا تتعدى محتوياته بعض الحاجات التافهة!!!

وفي وسط هذا الزكام، من المظاهر المشوهة، والسخریات التائهة، والتيارات المعادية للغة العربية الفصيحة، ومحاولة الانتقاص من مكانتها في نفوس أبنائها، وإقصائها عن مواقع السيادة في أوطانها، توضع مجامع اللغة العربية الأردنية أمام مسؤولياتها التاريخية في هذه المرحلة العصبية من تاريخ أمتنا. فهي مدعوة للخروج من العزلة المفروضة عليها بصورة وبأخرى، وإن تصبح قراراتها ملزمة بالتنفيذ. وأن الوقت قد حان لتطوير العمل في اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية للتصدي للقضايا اللغوية الكبرى، وتيسير العربية تأليفاً

وتعليماً. وللتسيق بين أعمال المجامع، وإنجاز مشاريع التنمية اللغوية، ووضع المعاجم العربية الموحدة في مختلف الميادين والتخصصات ولجميع مراحل التعليم والمستويات... وإدخال التقنيات الحديثة، مثل الليزر والحاسوب والإنترنت، وتطويرها لخدمة اللغة العربية، في شتى ميادينها...

إنَّ الارتقاء بمستوى اللغة العربية في المجتمع العربي بصورة عامة، وفي المجتمع القطري في كل بلد عربي بصورة خاصة، مهمة أساسية من مهام المجامع اللغوية العربية، منفردة ومن خلال اتحاد مجامعها، سواء أكان ذلك في ميادين البحوث والدراسات اللغوية أم كان في مجال العمل على إصدار القوانين والأنظمة، لغرض استعمال اللغة العربية الفصيحة في جميع شؤون الحياة، العملية والثقافية والاقتصادية والمهنية، والحفاظ عليها وحمايتها والدفاع عنها. وكذلك في مجال البحوث والدراسات والمناشط اللغوية. **وخلاصة القول، نقترح ما يأتي:**

- 1- الحرص على تنفيذ مشروع "المعجم العربي الموحد لألفاظ الحياة العامة" الذي أقره مجلس اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، قبل حوالي سبع سنوات. ويسرني أن أذكر أن المشروع الأردني، قد أنجز، وهو الآن في طريقه للنشر.
- 2- وضع برامج إذاعية وتلفازية وصحفية، لمعالجة أهم المشكلات اللغوية التي من شأنها الارتقاء بمستوى اللغة العربية بين جميع شرائح المجتمع وأوساطه، والتوجه للشباب والشابات، بصورة خاصة، للاعتزاز باللغة العربية وحبها واحترامها... وأنها اللغة العصرية التي تعنى بحاجاتهم ومتطلبات الحياة الثقافية والفكرية والاجتماعية.
- 3- تنظيم دورات بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات العامة لترقية مستوى اللغة العربية، حديثاً وكتابة للموظفين والمنتسبين إليها.

- 4- إنشاء أندية أدبية للخطابة والتعبير الشفهي بلغة سليمة سلسلة وسهلة وواضحة، في الجامعات والمدارس الثانوية والأساسية، وفي أندية النقابات المهنية. وفي مراكز الأحزاب السياسية وفروعها، وإعطاء الجوائز ووضع الحوافز المادية والمعنوية.
- 5- سياسة لغوية، تعنى بالعربية السليمة في جميع مؤسسات الدولة العامة والخاصة. وتجعل من كل معلم في جميع مراحل التعليم وفي جميع موادها، معلماً يعني بالعربية السليمة. فاللغة العربية الفصيحة تخص كل معلم.
- 6- تعيين محررين لغويين في الوزارات والمؤسسات العامة، للتأكد من سلامة اللغة العربية في جميع الرسائل والمنشورات الصادرة عنها.
- 7- وضع امتحان خاص، يسمى "امتحان الكفاية في اللغة العربية" على غرار ما هو موجود في بعض اللغات الأجنبية الحية، تفرضه الدولة شرطاً أساسياً للتعيين في الوظائف العامة، ولتعيين المعلمين وأعضاء هيئات التدريس في المدارس والمعاهد والجامعات، وفي جميع التخصصات العلمية والمهنية والأدبية.
- 8- أن تتفق المجامع اللغوية العربية مع وزارات التربية والتعليم، على وضع مناهج اللغة العربية، وتأليف الكتب المدرسية للغة العربية في جميع مراحل التعليم من الصف الأول الابتدائي إلى نهاية المرحلة الثانوية... وكان لمجمع اللغة العربية الأردني تجربة ناجحة في هذا المجال. فقد وضع كتب اللغة العربية، لمرحلة التعليم الأساسي، من الصف الأول الابتدائي حتى الصف العاشر... وتوقف العمل عند هذا الحد، ولم يشمل مرحلة التعليم الثانوي. وكانت النتائج حميدة.
- 9- وضع سياسة لغوية، تتبناها الدولة، في أعلى سلطاتها التشريعية والتنفيذية، يكون من شأنها الارتقاء بمستوى الأداء باللغة العربية السليمة في جميع

المؤسسات العامة والخاصة، السياسية منها والتعليمية والجامعية والاقتصادية والمهنية...

10- أن تلتزم المجامع اللغوية العلمية العربية، بوضع "المعجم التاريخي للغة العربية"، في إطار اتحاد المجامع اللغوية العلمية العربية، ومن خلال "مؤسسة المعجم التاريخي للغة العربية، التي أنشئت حديثاً، وأن يكون هذا الالتزام العلمي والمادي على وفق خطة علمية ولغوية شاملة، على مستوى الأمة العربية في جميع أقطارها ومؤسساتها المجمعية والجامعية والحاسوبية.

وختاماً القول:

يجب أن لا يغيب عن أذهاننا أن اللغة تتأثر بحضارة الأمة وشؤونها السياسية والاجتماعية، ولا سيما بالمؤسسات الإعلامية، ووسائل الاتصالات الجماهيرية والأندية الأدبية والفنية والمسارح ودور السينما. فهذه جميعاً من أهم المظاهر الحضارية التي تسهم في رقي التفكير عند الأمة والنهوض بلغتها، وإدخال مفردات ومصطلحات جديدة إليها، وذلك عن طريق الوضع والاشتقاق والاقتباس، للتعبير عن المسميات والأفكار الجديدة.

وإن الاتصال اللغوي الإعلامي أساس مهم للارتقاء بمستوى اللغة العربية في المجتمع بصورة خاصة. وهذا يلقي على كاهل المجامع اللغوية العربية، مهمة العناية بلغة عامة الناس، والاتصال بهم في الشارع وفي المنزل وفي المدرسة وفي المعامل والمصانع والحقول وعند أصحاب المهن، وفي الريف وفي البادية، لالتقاط الكلمات العربية الجديدة من أفواه أصحابها... وتكون مهمة المجامع الضبط والتصحيح والتنظيم والتصنيف إلى جانب وضع المصطلحات العلمية، وإشاعة استعمالها. وكان لمجمع اللغة العربية الأردني تجربته الخاصة في هذا المجال على مدى سبع سنوات عندما وضع "معجم ألفاظ الحياة العامة"... كما أشرنا سابقاً وإن المادة الغزيرة التي جمعت في الحاسوب، تشكل مادة مهمة لدراسات لغوية

وصوتية بل واجتماعية مهمة، إذ لكل بيئة، ولكل شريحة من شرائح المجتمع، ولكل قطاع مهني مصطلحاته وأدواته التعبيرية.

ونسأله تعالى التوفيق، والسداد في الرأي والعمل.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

رئيس مجمع اللغة العربية

الأستاذ الدكتور عبد الكريم خليفة

عمان في 16 جمادى الأولى 1426هـ

الموافق 2005/6/23م